دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	قياس النمو الكمي لمؤشرات التعليم العالي في الأردن في الفترة 1984 / 1985 - 1998 / 1999
المصدر:	مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس
الناشر:	جامعه دمشق - كليه التربية
المؤلف الرئيسي:	النبهان، موسى
المجلد/العدد:	مج 1, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	كانون الثاني / شوال
الصفحات:	105 - 128
رقم MD:	105139
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التعليم و التنمية، التعليم العالي، السياسة التعليمية، التخطيط التربوي، الجامعات، الإحصاءات التعليمية، المناهج الدراسية ، التطوير التربوي، الأردن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/105139

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قياس النمو الكمي لمؤشرات التعليم العالي في الأردن في الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ – ١٩٩٨/١٩٩٩

د. موسى النبهان(*)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس النمو الكمي لعدد من مؤشرات التعليم العالي في الأردن على مدى خمس عشرة سنة موزعة على ست فترات زمنية، بدأت من تأسيس وزارة التعليم العالي عام ١٩٨٤ لغاية ١٩٩٩. وقد جمعت البيانات ذات العلاقة بمؤشرات نوعية التعليم العالي وتلك المتعلقة بنمو أعداد مؤسسات التعليم العالي والطلبة الملتحقين، والمقبولين والمتخرجين تبعاً للجنس والتخصص والدرجة العلمية، إضافة إلى الجهاز الأكاديمي والإداري تبعاً للمؤهلات العلمية والجنس.

بيّنت نتائج الدراسة أن نمواً ملحوظاً طرأ على أعداد مؤسسات التعليم العالي حتى عام ٩٨/٩٩، إذ بلغت (٢١) جامعة (٨ رسمية، ١٢ خاصة، ١ تتبع لوكالة الغوث) و (٤٤) كلية مجتمع حكومية وخاصة. كما تضاعف أعداد الطلبة المقبولين والملتحقين والمتخرجين عدة مرات، وظهر تفاوت في نسبة الإقبال على تخصصات دون أخرى. كما تبين من قراءة النتائج أن مؤشرات نوعية نظام التعليم العالي في الأردن عموما ذات مستوى جيد مقارنة بتلك المؤشرات في بلاد عربية أخرى.

وفي الختام فقد أوصى الباحث ضرورة الاستمرار بإجراء مثل هذه الدراسة مستقبلاً لتمكين المخططين ومتخذي القرار في مجال التعليم العالي رسم الخطط والاستراتيجيات نحو تعليم عالٍ فاعل وطنياً وإقليمياً.

(*) أستاذ منهجية البحوث العلمية والإحصاء والقياس والتقويم في كلية العلوم التربوية – جامعة مؤتة – الأردن.

بات التعليم بمستوييه العالي والعام من أبرز مظاهر التقدم في المجتمع، ومن أكثرها تأثيراً في تنميته، وقد وعت الدول العربية عموماً أهمية التعليم، فأولته عناية خاصة، وتوسعت فيه، وعملت على تطويره، وسعت إلى تسخيره في عمليات التنمية، وتعظيم أدواره فيها (رحمة، ١٩٩٢، ص : ٧).

ولا يخفى أن مؤشرات الواقع التعليمي لأي بلد في هذا الكون، تشكل مكوناً رئيساً من مكونات دليل التنمية البشرية Human Development Index، إضافة إلى بعض المؤشرات المتعلقة بكل من الواقع الصحي والواقع الاقتصادي، والذي يظهر في التقارير السنوية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠، ص: ٩–١١). ذلك الدليل الذي يتم في ضوئه تصنيف الدول سنويا على سلم متدرج من الدرجات.

لقد استخدم الكثير من الدول، التعليم العالي محركاً للتطور والنمو، وهذا ما حصل فعلاً في الاتحاد السوفييتي عام ١٩١٧، إذ أعدت خطة التنمية الصناعية والزراعية بتوجيه علمي من مؤسسات التعليم العالي التي كانت سائدة آنذاك. وما طلب الرئيس الأمريكي جون كيندي، في مطلع الستينيات، من مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي ومراكز البحوث أن تكثف جهودها وتضاعفها في العقد القادم من أجل غزو الفضاء والهبوط على سطح القمر إلا دليل آخر على أهمية التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في دفع عجلة التطور العلمي والتكنولوجي. (خلف، ١٩٩٣، ص: ٧–٨)، وبالفعل، فقد حدث ذلك واستطاع الإنسان الهبوط على سطح القمر قبل نهاية الفترة الزمنية المحددة بفضل الجهد المميز لمؤسسات التعليم العالي في تلك الدول..

أظهرت الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتعليم أن نسبة كبيرة من الزيادة في إنتاجية العمل من ناحية، والزيادة في متوسط الأجر للعامل الواحد من ناحية أخرى، يرجع إلى الزيادة في تحسن مستوى التعليم. كما أنّ الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي (٣٦–٧٠٪) للولايات المتحدة مثلاً للفترة من ١٩٢٩ – ١٩٥٧، تعود إلى التقدم في مستوى تعليم العمال وتدريبهم، ولا يخفى أن تجربة النمو الزراعي المتفوقة التي حققها اليابان رغم محدودية المساحة الزراعية، كانت نتائجها تعود بالدرجة الأولى إلى تأثير برامج تعليم السكان الزراعيين، وحسن الاستثمار في بحوث عوامل الإنتاج والتعليم بمستوييه العام والعالي (الحبيب، ١٩٨١، ص : ٤٠–٤٤).

واعترافاً بأهمية دور التعليم في الحياة، أشار عالم الاقتصاد المشهور سامولسن (Samuelson, 1976, p: 23) إلى أنّ مستوى دخل الفرد أو مجمل الدخل القومي لا يكون المعيار الأوحد الذي يدل على مدى التقدم البشري، بل هو عامل محرك ومساعد لذلك التقدم، إذا اقترن بحسن التفكير وفعالية

الإدارة والتخطيط.

ولا يقتصر الأمر فقط على الدول المتطورة صناعياً وتكنولوجياً، ولكنه ينسحب كذلك على الكثير من الدول الأخرى الأقل تقدماً، والتي تعدّ متخلفة عن اللحاق بركب التطور، فقد أدركت دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية، أهمية التعليم العالي كوسيلة فاعلة في إحداث التطور والتنمية (Chapman and Carrier, 1990, pp: 46-48).

تقع على التعليم العالي العربي مسؤولية نشر الثقافة العامة من ناحية، وتوسيع قاعدتها للقضاء على ما ورثته الأمة العربية من تخلف وحلّ مشكلات مجتمعاتها المحلية، من ناحية أخرى. وعلى التعليم العالي تقع رسالة إعداد القادة والمفكرين وعلماء المستقبل والباحثين الذي يستطيعون الإمساك الفعلي بناصية العلم الحديث والإلمام بأساليبه التطبيقية أو التقنيـــة (إبراهيم، ١٩٩١، ص: ٨٩–٩٥ ؛ عيسوي، ١٩٨٤، ص: ١١–٢٩). ولا شكّ أنّ العلم بات من أكثر الثروات البشرية التي تساعد الأمم على النهوض بمستوى حياة أفرادها كمّاً ونوعاً (Chapman and Carrier, 1990, pp:46-48).

وفي الأردن، شهد نظام التعليم العالي نمواً ملحوظاً في المؤشرات الكميّة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بالرغم من أن قرار تأسيس وزارة التعليم العالي جاء متأخراً في منتصف عقد الثمانينيات، كما تمّ تأسيس عدد من الجامعات والكليات الحكومية والخاصة في السنوات العشر الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد ملحوظ في نسبة التحاق الطلبة بمؤسسات التعليم العالي : الجامعات وكليات المجتمع (Qasem, 1995, pp: 9-10).

ومما يدلل على اهتمام الأردن بمستقبل التعليم العالي، ما تمّ مؤخراً من توقيع لاتفاقية (١٩٩٦ – ٢٠٠) مع المجموعة الأوروبية بكلفة مقدارها خمسة ملايين وحدة نقد أوروبية (ECU)، تهدف إلى تطوير برامج إعداد المعلمين في كليات العلوم التربوية في أربع جامعات أردنية رسمية (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤتة، والجامعة الهاشمية)، إضافة إلى الاتفاقية الأردنية الكندية التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المهارات الفنية في كليات المجتمع الأردنية ومؤسسة التدريب المهني ونظام التدريب الفني والمهني وفق سياسة استراتيجية واضحة. إضافة إلى برنامج التطوير التربوي الذي تضمن نشاطاً ملحوظاً في برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم الذي اشتمل أيضاً في بعض بنوده على بناء كليات العلوم التربوية في ثلاث جامعات ومن ثم تجهيزها تجهيزاً يساعد على أداء رسالتها المنشودة.

ولا يخفى كذلك السماح للقطاع الخاص بإنشاء كليات وجامعات يعد دليلاً أكيداً على تشجيع حركة التوسع في التعليم العالي من ناحية، والحفاظ على انسياب العملة الصعبة والإنفاق خارج حدود الوطن من ناحية أخرى. وفي هذا البحث سيتم تناول واقع النمو الكمّي لمؤشرات التعليم العالي في كل من مؤسسات التعليم العالي (الجامعات وكليات المجتمع) والجهازين الأكاديمي والإداري والطلبة والبرامج العلمية، إضافة إلى بعض المؤشرات ذات العلاقة بنوعية النظام التعليمي، كمعدلات القبول والالتحاق ونسب طالب / أكاديمي، وطالب / إداري وفني، وذلك بمقارنة الوضع القائم الآن مع سلسلة فترات زمنية بدأت منذ تأسيس وزارة التعليم العالي ١٩٨٤.

يتوقع لهذا النشاط أن يساعد في تدعيم قطاع تنمية الموارد البشرية بالمعلومات والبيانات اللازمة للمخططين وصانعي السياسة في مجال التربية والتعليم، من أجل رسم استراتيجية فاعلة للتعليم العالي في الأردن، تستخدم في عمليات ضبط نمو ذلك التعليم وتقويمه وتوجيهه، ليصار إلى التمكن من تلبية الحاجات المحلية ومواجهة التحديات الإقليمية بأسلوب علمي وعملي مدروس، وبخاصة في ضوء التحديات الملحة لمتطلبات مرحلة ما بعد السلام التي تستوجب توفير نوعية منافسة من الكفايات البشرية الماهرة.

إن دراسة التطور الكمي لمؤشرات التعليم العالي على مدى عدد من الفترات الزمنية المتباعدة، ربما يفيد في معرفة مدى التوافق بين معدلات النمو في تلك المؤشرات ومدى إشباع الحاجات المجتمعية من مخرجات التعليم العالي من جهة، ومدى قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب مخرجات نظام التعليم العام من جهة أخرى (Chapman and Carrier, 1990, pp:46-48).

منهجية الدراسة

تصنف هذه الدراسة على أنها بحث سياسة ذو طبيعة وصفية وتحليلية. وقد جمعت البيانات من الوثائق والكتب السنوية الصادرة عن وزارة التعليم العالي الصادرة في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٩. ولاستقصاء كميّة النمو واتجاهه في مؤشرات التعليم العالي، تمّ اختيار ست فترات زمنية تمتد بدءاً من تأسيس وزارة التعليم العالي في عام ١٩٨٤ حتى الآن هي ١٩٨٤ / ١٩٨٥، ١٩٨٧ / ١٩٨٨، ١٩٩٠ / ١٩٩١، ١٩٩٣ / ١٩٩٤، ١٩٩٤ / ١٩٩٥، ١٩٩٨ / ١٩٩٩ . وبشكل أدق فقد حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة البحثية الآتية :

س١ : كيف تغيرت أعداد مؤسسات التعليم العالي في الأردن من عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ حتى عام

١٩٩٨ / ١٩٩٩ وفق السلطة المشرفة (رسمية، خاصة، وكالة الغوث) ونوع المؤسسة (جامعة وكلية مجتمع) ؟

س٢ : كيف تغير عدد الطلبة الملتحقين والمتخرجين بمؤسسات التعليم العالي الأردنية في الفترة الزمنية ١٩٨٤ / ١٩٨٥ و ١٩٩٨ / ١٩٩٩ تبعاً للجنس والدرجة العلمية والبرنامج العلمي ؟

س٣: كيف تغير عدد طلبة الإجازة (البكالوريوس) الملتحقين في التخصصات والبرامج العلمية في مؤسسات التعليم العالي في الأردن بين ١٩٨٤ / ١٩٨٥ و ١٩٩٨ / ١٩٩٩؟

س٤ : كيف تغير توزيع أعضاء كل من الجهاز الأكاديمي والجهاز الإداري المتفرغين في مؤسسات التعليم العالي في الفترة بين ١٩٨٤ / ١٩٨٥ و ١٩٩٨ / ١٩٩٩ وفق المؤهل العلمي والمرتبة الأكاديمية والجنس والجنسية ؟

س٥ : كيف تغيرت بعض مؤشرات فعالية نظام التعليم العالي في الأردن في الفترة المنية بين ١٩٨٤/ ١٩٨٥ و ١٩٩٨/١٩٩٩ وفق نوع المؤسسة ؟

نتائج الدراسة

جرى استعراض نتائج هذه الدراسة بتناول واقع النمو الكمي لمؤشرات التعليم العالي في كلّ من مؤسسات التعليم العالي (الجامعات وكليات المجتمع) والجهازين الأكاديمي والإداري والطلبة والبرامج العلمية، إضافة إلى بعض المؤشرات ذات العلاقة بنوعية النظام التعليمي، كمعدلات القبول والالتحاق ونسب طالب / أكاديمي وطالب/ إداري وفني.

النمو الكمي لمؤسسات التعليم العالي

على الرغم من توافر إحدى وعشرين جامعة، ثمان منها رسمية واثنتا عشرة خاصة وواحدة تتبع لوكالة الغوث، فقد أشارت البيانات الواردة في الجدول رقم (١) إلى مدى تطور عدد مؤسسات التعليم العالي (الجامعات وكليات المجتمع) على مدى الفترات الزمنية الست ومصنفة وفق السلطة المشرفة عليها (وزارة التعليم العالي " رسمية "، قطاع خاص، وكالة غوث). ففي الوقت الذي كان هناك ثلاث جامعات رسمية فقط عام ٨٤/ ٨٥ (الجامعة الأردنية تأسست عام ١٩٦١، وجامعة اليرموك ١٩٧٦ وجامعة مؤتة ١٩٨١) تزايد هذا العدد إلى الضعف في نهاية عام ٩٤/٩٥، إذ جرى تأسيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ١٩٨٦، وجامعة آل البيت ١٩٩٤، والجامعة الهاشمية ١٩٩٥، أما جامعة البلقاء التطبيقية فقد تأسست عام ١٩٩٧. كما تم تأسيس أول جامعة خاصة في

الأردن خلال سنة ٩٠/٩١، ومن ثم فقد تزايد عدد تلك الجامعات بمعدل تسعة أمثال بحلول عام ٩٣/٩٤، إلى أن وصل العدد إلى اثنتي عشرة جامعة عام ٩٤/٩٥ ولم يجر إنشاء أي جامعة خاصة جديدة من ١٩٩٥ حتى نهاية ١٩٩٩ (وزارة التعليم العالي، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٩). و كان سبب التوقف عن السماح بتأسيس جامعات خاصة منذ ١٩٩٥ هو الاعتقاد بعدم الحاجة الآنية من ناحية، و لضرورة التريث مخافة أن يزداد التفاوت بين أعداد الخريجين وحاجة السوق المحلي.

الجدول رقم (١) تطور توزيع أعداد مؤسسات التعليم العالي وفق السلطة المشرفة والفترة الزمنية من ١٩٨٤/١٩٨٥ إلى ١٩٩٨/١٩٩٩ *

الفترة الزمنية	السلطة المشرفة								
	جامعات				كليات مجتمع				
	رسمية	خاصة	وكالة الغوث	المجموع	تعليم عال	وزارات أخرى	خاصة	وكالة	المجموع
٨٤/٨٥	٣	-	-	٣	١٠	١٢	٢٠	٢	٤٤
٨٧/٨٨	٤	-	-	٤	١١	١٤	٢٠	٢	٤٧
٩٠/٩١	٥	١	-	٦	١٢	١٥	٢١	٢	٥٠
٩٣/٩٤	٥	٩	١	١٥	١١	١٧	٢١	٢	٥١
٩٤/٩٥	٦	١٢	١	١٩	١١	١٧	١٨	٢	٤٨
٩٨/٩٩	٨	١٢	١	٢١	١١	١٧	١٨	٢	٤٨

* صدرت الإرادة الملكية السامية بتأسيس جامعة الملك الحسين في معان (نيسان، ١٩٩٩) التي ستأخذ صفتها الاستقلالية والاعتبارية ابتداء من عام ٢٠٠٠م.

والجدير بالذكر أن جامعة واحدة فقط "خاصة " هي التي تستقطب طلبة من الإناث فقط، في حين توفر باقي الجامعات من رسمية، وغير رسمية، أو التابعة لوكالة الغوث تعليما مختلطاً. أما كليات المجتمع، فلم يكن نمو عددها ملحوظاً، ففي الوقت الذي كان هناك ٤٤ كلية مجتمع عام ٨٤/٨٥، يتبع عشر منها لوزارة التعليم العالي، وعشرون للقطاع الخاص، يتوزع أربع عشرة منها على وزارات، ووكالة الغوث. تم تأسيس (٣) كليات عام ٨٧/٨٨ واحدة تابعة لوزارة التعليم العالي وكليتين تابعتين لوزارات أخرى. أما في العام ٩٠/٩١، فقد تم تأسيس ثلاث كليات مجتمع جديدة رسمية ليصل المجموع الكلي حتى نهاية ٩٣/٩٤ إلى ٥٠ كلية، ومن تأسيس جامعة البلقاء التطبيقية، وهي تقوم بالإشراف على كليات المجتمع (التابعة لوزارة التعليم العالي). إلى أن وصل العدد الإجمالي حتى نهاية ٩٨/٩٩ إلى ٤٨ كلية مجتمع. والجدير ذكره أن كليات المجتمع الرسمية بمجملها أصبحت بمنزلة كليات في جامعة البلقاء التطبيقية.

النمو الكمي للطلبة

بلغ مجموع الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي (الجامعات وكليات المجتمع) ٥٣٠٨٠

طالباً للعام الدراسي ٨٥/٨٤، وبلغت نسبة الإناث ٤٣,٦٦٪، وقد ازداد مجموع الطلبة هذا بنسبة ٧٥٪ بعد مضي عشر سنوات (٩٥/٩٤)، إذ بلغ مجموعهم ٩٣٠٢٠ طالباً وطالبة، كانت نسبة الإناث ٤٧,٥٢ ٪، إلى أن ازداد عدد الطلبة إلى أكثر من مثلين (٢,٥ مرة) عام ٩٩/٩٨ من هذا المجموع. ويتبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) انه في الوقت الذي كان يشكل الطلبة الملتحقون في الجامعات الأردنية ٤٨,٨٥ ٪ من مجموع الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي عام ٨٥/٨٤ ازداد عددهم بدرجة ملحوظة بدءاً من ٩٤/٩٣، إلى أن بلغت نسبتهم ٧٩ ٪ نهاية عام ٩٩/٩٨.

الجدول رقم (٢) تطور توزيع أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الأردنية للفترة بين ١٩٨٤/١٩٨٥ – ١٩٩٨/١٩٩٩

المؤسسات	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٩/٩٨
الجامعات مجموع	٢٥٩٢٩	٢٩٠٩٥	٣٩٦٦٨	٦٠٦٤٢	٧٠٥٤٩	١٠٣٠٩٢
إنـاث	١٠٠٥٤	١١٥٨٤	١٦٥٨١	٢٥٧٤٧	٢٩٨١٥	٤٦٥٩١
كليات المجتمع مجموع	٢٧١٥١	٢٨٩٩٨	٤٠٧٧٤	٢٥٢٩٢	٢٢٤٧١	٢٦٩٤٢
إنـاث	١٣١٢٢	١٦٩٧٩	٢٢٣٠٩	١٥٥٣٦	١٤٣٨٧	١٨٣٤٧
المجموع مجموع	٥٣٠٨٠	٥٨٠٩٣	٨٠٤٤٢	٨٥٩٣٤	٩٣٠٢٠	١٣٠٠٣٧
إنـاث	٢٣١٧٦	٢٨٥٦٣	٣٨٨٩٠	٤١٢٨٣	٤٤٢٠٢	٦٤٩٣٨

ولتعرف تطور توزيع هؤلاء الطلبة وفق الدرجة العلمية والجنس على مدى الفترات الزمنية الست، فإنه يمكن الاطلاع على البيانات الواردة في الجدول رقم (٣).

يتبين من استعراض البيانات الواردة في هذا الجدول بأن النسبة الأكبر من مجموع طلبة الجامعات يدرسون من أجل الحصول على درجة الإجازة (البكالوريوس)، يليه في ذلك طلبة الماجستير، ثم طلبة الدبلوم العالي. في حين شكل طلبة الدكتوراه النسبة الأقل من مجموع الطلبة، وذلك على مدى

الجدول رقم (٣) تطور توزيع أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية وفق الدرجة العلمية للفترة بين ١٩٨٤/١٩٨٥ – ١٩٩٨/١٩٩٩

الفترة الزمنية / الدرجة العلمية	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٩/٩٨
إجازة (بكالوريوس) مجموع	٢٤١٧٧	٢٥٥٠٣	٣٤٩٨٤	٥٥٨٣٠	٦٥٠٣٦	٩٦٩٤٩
إنـاث	٩٦٥٩	١٠٧٩٢	١٥٥٣٨	٢٤٨٠٤	٢٨٤٢٨	٤٤٧١٧
دبلوم عالي مجموع	٤٧٥	١٢١١	١١٥٣	٦٣٥	٦٠٢	٨٨٣
إنـاث	١٣٢	٢٢٠	٢٣٤	١٤٦	١٧٠	٣٤٧
ماجستير مجموع	١٢٦٦	٢٣٤١	٣٤٢٨	٤٠٤٣	٤٧٥٩	٤٨٩١
إنـاث	٢٦٣	٥٧١	٨٠١	١٠٧٨	١١٩٤	١٤٤٢
دكتوراه مجموع	١١	٤٠	١٠٣	١٣٤	١٤٩	٣٦٩
إنـاث	-	١	٨	١٩	٢٣	٨٥
المجموع مجموع	**٢٥٩٢٩**	**٢٩٠٩٥**	**٣٩٦٦٨**	**٦٠٦٤٢**	**٧٠٥٤٦**	**١٠٣٠٩٢**
إنـاث	**١٠٠٥٤**	**١١٥٨٤**	**١٦٥٨١**	**٢٥٧٤٧**	**٢٩٨١٥**	**٤٦٥٩١**

الفترات الزمنية الست. وقد شكلت الطالبات الإناث نسبة تتسم بالثبات النسبي على مدى الفترات من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٩٩٤/١٩٩٥، بالرغم من النمو البطيء لتلك النسبة من مجموع طلبة البكالوريوس في باقي الفترات الزمنية. فمن ٤٠ ٪ عام ١٩٨٤/١٩٨٥ إلى ٤٢ ٪ و ٤٤٪ و ٤٤ ٪ و ٤٦ ٪ في الفترات الزمنية التالية على الترتيب.

وبالرغم من تدني النسبة العامة لطلبة الدكتوراه مقارنة مع مجموع الطلبة الملتحقين في الجامعات، فإن هناك ازدياداً كبيراً في أعداد طلبة الدكتوراه من فترة زمنية إلى أخرى. فعندما كان هناك ١١ طالباً ملتحقاً في برامج الدكتوراه عام ٨٥/٨٤ جميعهم من الذكور، ازداد هذا العدد بنسبة ٢٣٦ ٪ و٣٦ ٪ و ١١١٨ ٪ و ١٢٥٤ ٪ و ٣٣٥٤ ٪ في الفترات الزمنية الخمس على التوالي. أي أن الزيادة في عدد طلبة الدكتوراه بلغت ٣٣,٥ مرة نهاية الفترة ٩٩/٩٨ مقارنة بعددهم في ٨٥/٨٤، أما طلبة الماجستير فقد ازداد عددهم من ١٢٦٦ طالباً عام ٨٥/٨٤، إلى ٢٣٤١ طالباً (زيادة نسبتها ٨٥ ٪) عام ٨٨/٨٧، وقد وصلت الزيادة في عدد الطلبة إلى ثلاثة أمثال وأربعة أمثال في الفترتين الزمنيتين الأخيرتين على التوالي. وقد تم حصر أعداد الطلبة الخريجين في الجامعات الأردنية وفق الدرجة العلمية للفترة بين ٨٥/٨٤ و ٩٩/٩٨ كما في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤) تطور توزيع أعداد الطلبة الخريجين في الجامعات الأردنية وفق الدرجة العلمية للفترة بين ١٩٨٤/١٩٨٥ – ١٩٩٨/١٩٩٩

الدرجة العلمية	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٩/٩٨
إجازة (بكالوريوس) مجموع	٣٨٩٢	٤٩٧٧	٥٢٧٠	٨٤٥٢	١٠٥٠٦	١٣٥٩٥
إناث	١٥٤٥	٢٠٦١	٢٥٧٨	٤٠٩٣	٥٠٠٤	٦٤٠٧
دبلوم عالٍ مجموع	٢٧٤	٣٥٨	٣٧٧	٣٠٤	٥٠٦	٧٩٥
إناث	-	٦٠	١٠٢	١٠١	٧٠	١٦٢
ماجستير مجموع	١٤٥	٣٦٢	٤٢٩	٧٣٢	٩٥٧	١١٤٩
إناث	٢١	٤٠	١٠١	١٦٩	٢٨٠	٢٧٤
دكتوراه مجموع	-	٣	٦	١٥	٢٢	٣٠
إناث	-	-	-	١	٢	٩
المجموع مجموع	٤٣١١	٥٦٠١	٦٠٨٢	٩٥٠٣	١١٩٩١	١٥٥٦٩
إناث	١٦٢٦	٢٢٠٣	٢٧٨٠	٤٣٣٣	٥٤٤٨	٦٩٢٣

تشير البيانات الواردة في هذا الجدول إلى الندرة المطلقة للخريجين في برامج الدكتوراه، إذ بلغ عدد هؤلاء الخريجين (٨٨) طالباً على امتداد الفترة الزمنية من ٨٤ / ٨٥ حتى نهاية العام الدراسي ٩٨ / ٩٩، كان منهم (١٢) فقط من الإناث. وقد بدا تزايد أعداد الخريجين من برامج الماجستير بطيئاً، في الوقت الذي كانت الأغلبية العظمى من مجموع الخريجين هم من برامج الإجازة (البكالوريوس) يليه

طلبة برامج الماجستير على مدى الفترات الزمنية الست موضع الاهتمام في هذه الدراسة.

وجدير بالذكر أن مسألة الخريجين من حملة الدكتوراه تخص جامعة رسمية واحدة فقط (الجامعة الأردنية)، و لم تطرح الجامعات الخاصة أياً من برامج الدراسات العليا بمستوياتها الثلاثة (دبلوم عال، ماجستير، دكتوراه) من تأسيسها ولغاية الآن ١٩٩٨/١٩٩٩. هذا بدوره يستوجب من الدارسين لنيل درجة الدكتوراه في الأردن السفر من أنحاء المملكة إلى عمان أو الالتحاق بجامعات عربية أو أجنبية، الأمر الذي يجعل فرصة التحاق الإناث بمثل تلك البرامج محدودة.

التطور الكمي لطلبة الإجازة (البكالوريوس) وفق التخصصات والبرامج العلمية

توزع الطلبة الملتحقون في السنة الأولى في الجامعات الأردنية لنيل درجة الإجازة (البكالوريوس) على خمسة عشر تخصصاً، وامتدت جميع التخصصات في الجامعات على مدى جميع الفترات الزمنية ما عدا تخصص العلوم الطبية المساندة الذي تمّ قبول الطلبة فيه عام ٨٤ / ٨٥ فقط، وكذلك الطب البيطري الذي بُدئ القبول فيه في عام ٩٠ / ٩١، والفترات الزمنية التي تليها. والجدير بالذكر أن الجامعة الأردنية هي الجامعة الأردنية الرسمية الوحيدة التي تحوي التخصصات كلها، ولا يتوافر تخصص العلوم الشرطية والعسكرية إلا في جامعة مؤتة. ويبين الجدول رقم (٥) توزيعاً لأعداد طلبة السنة الأولى الملتحقين بدرجة الإجازة (البكالوريوس) وفق التخصص / الكلية، والجنس للفترة من ٨٤ / ٨٥ إلى ٩٨ / ٩٩، كما جرى حساب عدد مرات التغير في كل تخصص وذلك بحساب حجم التغير بقسمة عدد طلبة كل تخصص في ٩٨ / ٩٩ على عدد الطلبة في التخصص ذاته عام ٨٤ / ٨٥. وقد تم مؤخراً إلحاق كلية الأميرة منى للتمريض والمهن المساعدة (العسكرية) بجامعة مؤتة من بداية ١٩٩٩.

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) مقدار الزيادة في أعداد الملتحقين في السنة الأولى في الجامعات الأردنية أن تخصص الحقوق هو الأول نمواً وتطوراً من حيث إقبال الطلبة على اختياره، يليه تخصص التربية ثم تخصصات الصيدلة والشريعة والاقتصاد والعلوم الإدارية. وقد جاء تخصص التربية الرياضية في المرتبة الأخيرة من بين جميع التخصصات الواردة في الجدول.

وقد تمّ تحديد هذه الرتب من خلال احتساب نسبة النمو بين عامي ٨٤ / ٨٥ و ٩٨ / ٩٩. إذ ازداد عدد الطلبة بين هاتين السنتين لتخصص الحقوق بحوالي ١١ مرة، في حين كانت الزيادة في تخصص التربية بحدود (١٠,٩) مرة، وبلغت الزيادة في تخصص الصيدلة بمقدار (٨,٦) مرة. أما

تخصصات الشريعة والاقتصاد والعلوم الإدارية والعلوم الطبيعية والحاسوب والطب وطب الأسنان، فقد بلغت الزيادة في كل منها (٦) مرات، (٣,٨) مرة، (٣,٤) مرة، (٣،٣) مرة على الترتيب.

و من الملاحظ، أنه بالرغم من تشابه تخصصي الحقوق والصيدلة من حيث نمو أعداد الطلبة الملتحقين في السنة الأولى، إلا أن الاختلاف يكمن في تطور نسبة الطالبات الإناث الملتحقات في كل تخصص. وفيما يخص كليات المجتمع، يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) توزيع أعداد الطلبة الملتحقين في السنة الأولى في كليات المجتمع في الأردن حسب البرنامج والجنس. والملفت للنظر في

الجدول رقم (٥) نمو أعداد طلبة البكالوريوس الملتحقين في السنة الأولى للعام ١٩٨٤/١٩٨٥ — ١٩٩٨/١٩٩٩

الكليـــة	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٤/٩٣	٩٩/٩٨	مرات التغير
الآداب والعلوم مجموع	١٢١٦	١٦١٣	٢٤٤٥	٢٥٧١	٤٣٥٣	٣,٦
الإنسانية إنـاث	٧١٣	١٠٠٧	١٥٢٢	١٧٤٣	٢٨٧٣	
الاقتصاد والعلوم مجموع	١٢١١	١١٦	٢٦٣٤	٣٦٤١	٤٦٤٤	٣,٨
الإدارية إنـاث	٣٢٦	٤٦٥	٧١٠	١١٧١	١٣٧٨	
العلوم الطبيعية مجموع	١٠٠٥	١٢٢٠	٢٠٦٨	٢٦٩٣	٣٤٣٨	٣,٤
والحاسوب إنـاث	٤٢٦	٥٦٧	٨٠٧	١٢١٣	١٥١٩	
الهندسـة مجموع	٦٩٩	٦١٠	١١٩٠	٢١١١	١٨٢٢	٢,٦
إنـاث	١٤١	١٤٣	٣٠٨	٥٠٤	٣٨٩	
الطب وطب مجموع	١١٤	٢٦٢	٢٦٩	٢٨٨	٣٧٧	٣.٣
الأسنان إنـاث	٤٦	١٠٦	١٠١	١١٣	١٨٩	
التمريض مجموع	١٤١	٢٠٩	٣٠٢	٣٥١	٣٣٢	٢,٣٥
إنـاث	٩٧	١٦٢	١٧٩	١٩٥	١٤٥	
الصيدلة مجموع	٩٩	١٨٩	٢٩٥	٦٣٨	٨٥٠	٨,٦
إنـاث	٦٨	١٢٥	١١٨	٤٠٣	٤٨٢	
العلوم الطبية المساندة مجموع	١٠٣				٧٢٩	٧,١
والصحة العامة إنـاث	٤٧				٣٦٣	
الزراعة مجموع	٢٤٠	٣٠٢	٣٦٤	٤٢٧	٦١٤	٢,٦
إنـاث	٩٠	١٣٥	١٥٨	٢٢٢	٣١٨	
الشريعة مجموع	١٧٠	١٧١	٥٤٤	٨٥٣	١٠٣٢	٦,١
إنـاث	٧٣	١٣٥	٣١٦	٤٧٤	٥٣٠	
الحقـوق مجموع	١٢١	٢٣١	٧٠٩	٩٨٠	١٣٧٤	١١,٤
إنـاث	٣٨	٨٦	١٧٧	٢٧٢	٤٢٢	
التربية مجموع	٢٤٥	١٦٤	٧٤٧	١٧١٨	٢٦٨٧	١١
إنـاث	١٩٤	٩٩	٤٥٥	٩٦٣	٥٨٣	
التربية الرياضية مجموع	٢٠٦	١٣٧	٢٩٢	٣١٤	٢٣٢	١.١
إنـاث	٣٢	٣٩	١٠٧	١٥٨	١٢٨	
العلوم الشرطية مجموع	٣٣٠	٣٦٧	٥٨٠	٥٨٠	٦٢٠	١,٩
والعسكرية إنـاث	-	-	-	-	-	
الطب البيطري مجموع			٢٨	٤٢	٣٦	
إنـاث			١١	١١	١٦	

هذا التوزيع مدى التذبذب الواضح في نسب التحاق الطلبة من سنة دراسية إلى أخرى. فعندما

كان ٣٩١٠ طلاب في البرنامج التربوي عام ٨٤ / ٨٥، ازداد عددهم بنسبة ٦٥٪ عام ٨٧/ ٨٨، ثم انخفض المعدل بنسبة ٩٣٪ و ٩٢٪ و ٩٠٪ و ٨٩٪ على الترتيب في الأعوام الدراسية ٩١/٩٠ و٩٣ /٩٤ و ٩٤ / ٩٥ و٩٨ / ٩٩ على الترتيب.

كما يلاحظ من البيانات الواردة في هذا الجدول أن أكثر البرامج رواجاً في كليات المجتمع هي الزراعي، والفندقي، والعمل الاجتماعي الذي تضاعف عدد الملتحقين في كل منها (٣,٦) مرة، (٣.٣) مرة، (٢,٦) مرة على التوالي. على أن البرنامج الفندقي يحتل المرتبة الأولى من حيث أعداد الملتحقين، ربما يعود سبب ذلك إلى أن هذا البرنامج لا توفره أي من الجامعات الأردنية الرسمية منها أو الخاصة.

الجدول رقم (٦) تطور توزيع أعداد الطلبة الملتحقين في السنة الأولى في كليات المجتمع حسب البرنامج والجنس لفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٩٨/١٩٩٩

البرنـــامـج	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٩/٩٨	
التربوي مجموع	٣٩١٠	٦٤٥٣	٢٥٨	٣٠٨	٣٧٩	٤٤٩	٠,١١
إنـاث	٣٠٧٤	٤٩٧٤	١٩٧	٢٣٧	٣٢٠	٤٠٥	
الأكاديمي مجموع	٠	٠	١٠٣٠٩	٣٧٢٥	٣٥٠٣	٣٤٠٢	
إنـاث	٠	٠	٧٦٣٦	٣٣١٤	٣١٠٥	٣٢٣٥	
الحاسوب مجموع	٦٨٨	٠	١٥٦٦	١٣٩٢	١٢٣٩	١٢٧٢	١,٨
إنـاث	٢٠٥	٠	٥٠٤	٧٩١	٧٤٨	٨٠٩	
الهندسـي مجموع	١٥٩٣	١٨٠٥	١٧٤٣	١٢٩٩	١٤٣٥	١٧٤٠	١,١
إنـاث	٢٠٢	٢٥١	١١١	١٥٥	٢٠١	٣٨٥	
المهن الطبية مجموع	١٠٢١	١٠٨٠	٢٢٤٢	١٧٣٣	١٦٤٦	١٧٥١	١,٧
المساعدة إنـاث	٤٠٣	٥٧٧	١٠٥٠	١٠٩٠	١٠٦٩	١٢٢٩	
الزراعي مجموع	٣٥	٤٢	١٢١	١١٢	١٣٥	١٢٥	٣,٦
إنـاث	٠	٠	٨	٢٠	٢٣	٧٤	
الفندقي مجموع	١٤٢	٠	٥٢	٥٣	٦٣	٤٦٧	٣.٣
إنـاث	٢	٠	٣	٠	٠	٢٢	
العمل الاجتماعي مجموع	١٥١	٦٤٣	١٤٢	١٨٣	١٦٥	٣٨٧	٢,٦
إنـاث	٧٢	٣٥٤	٣٨	١٠٢	٨٤	٣٠٨	
الأعمال الإدارية مجموع	٣٦٥٧	٣٣٣٧	٤٥٤١	٢٥٤٩	٢٩٩٧	٤٧٤٨	١,٣
إنـاث	١٠٤٣	١٥١١	١٧٣٦	١٤٥١	١٨٦٣	٣٠٩٩	

والجدير بالذكر أن معظم البرامج المذكورة بدأت تتكاثر تكاثراً واضحاً منذ العام ٩١/٩٠ وهذا مرتبط مع بداية تأسيس عدد من الجامعات الأهلية. فالطلبة عموما يفضلون الالتحاق بالجامعات (إن توافرت) على الالتحاق بالدراسة بكليات المجتمع. إضافة إلى أن الكليات الرسمية أصبحت فنيا وإداريا تابعة لجامعة البلقاء التطبيقية.

نمو الجهاز الأكاديمي

يتكون الجهاز الأكاديمي من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وكليّات المجتمع،

الذين يقومون بالتدريس، والبحث العلمي فقط، أو تلك المجموعة التي تقوم بأعباء إدارية إلى جانب العبء الأكاديمي، كعمداء الكليّات أو رؤساء الأقسام ومن يساعدهم أو ينوب عنهم في ذلك. وقد تمّت معالجة التطور الكمي في عناصر هذا الجهاز في كل من الجامعات وكليات المجتمع، كلاً على حدة.

تعرض البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) توزيع أعضاء الجهاز الأكاديمي المتفرغين للعمل في الجامعات الأردنية وفق المؤهل العلمي، والجنس على مدى الفترات الزمنية الست من ٨٤ / ٩٥. فعندما كان عدد أعضاء الجهاز الأكاديمي العاملين لدى الجامعات الرسمية عام ٨٤ / ٨٥ يساوي ١١٦٥ عضواً، كانت نسبة الإناث ١٤٪ من مجموعهم، تزايد هذا العدد بمعدلات مختلفة عبر المراحل الزمنية اللاحقة، فقد تضاعف العدد في نهاية العام ٩٠ / ٩١، حتى وصل قرابة أربعة الأمثال ٤٣٤٥ في نهاية العام الجامعي ٩٨ / ٩٩. ولم تتغير نسبة الإناث من مجموع أعضاء الجهاز الأكاديمي في الجامعات تغيراً ملموساً على مدى الفترات الزمنية الست.

الجدول رقم (٧) تطور توزيع أعضاء الجهاز الأكاديمي في الجامعات الأردنية تبعاً للمؤهل العلمي والجنس للفترة بين ١٩٨٤/١٩٨٥ ــ ١٩٩٤/١٩٩٥

الدرجة العلمية	٨٤/٨٥	٨٧/٨٨	٩٠/٩١	٩٣/٩٤	٩٤/٩٥	٩٨/٩٩
دكتوراه مجموع	٨٧١	١١٩٣	١٤٣٤	٢١٥٧	٢٤٢٤	٣٢٦٣
إناث	٤٢	٧٥	٧٩	١٢٣	١٤٣	٢٣٦
ماجستير مجموع	١٥٦	١٨٠	٢٤٣	٤٨٩	٥٨٨	٨٣٤
إناث	٧٣	٦٥	٧٤	١٥٧	١٨٠	٢٣٦
إجازة (بكالوريوس) مجموع	١٣٨	١١٣	١٨١	١٦٤	١٥٤	٢٤٨
إناث	٥١	٥٢	٨٣	٦٨	٦١	٩٦
دبلوم عال مجموع		١٢	١٦	٢٢	١٤	
إناث		٢	٢	٦	٤	
المجموع مجموع	١١٦٥	١٤٩٨	١٨٥٤	٢٨٣٢	٣١٨٠	٤٣٤٥
إناث	١٦٦(١٤,٢٥%)	١٩٤(١٢,٩٥%)	٢٣٨(١٢,٧%)	٣٥٤(١٢,٥%)	٣٨٨(١٢,٢%)	٥٦٨(١٣%)

ومن مطالعة البيانات الواردة في هذا الجدول، أمكن التعرف إلى أن حملة الدكتوراه من أعضاء الجهاز الأكاديمي المتفرغين للعمل لدى الجامعات في الأردن يشكلون النسبة الأكبر، مقارنة بحملة الدرجات العلمية الأخرى، وعلى مدى الفترات الزمنية كلها، يليه في ذلك حملة درجة الماجستير والإجازة (البكالوريوس) والدبلوم العالي على الترتيب.

ومما يجدر ذكره هنا، أن نسبة الإناث من بين أعضاء الجهاز الأكاديمي هي الأكبر (٤٥٪) في فئة حملة الإجازة (البكالوريوس)، يليه في ذلك نسبتهن من حملة الماجستير ويندرج ذلك على الفترات الزمنية كلها موضع الاهتمام في هذه الدراسة، خلافاً للعام الدراسي ٨٧ / ٨٨ الذي شكلت فيه

الإناث من حملة الماجستير النسبة الأكبر. أما الإناث من حملة درجة الدكتوراه، فلم تشكل نسبتهن من مجموع أعضاء هذه الفئة ما يزيد على ٦٪، ولم تظهر إشارات زيادة واضحة في نسبة الإناث على مدى الفترات الزمنية الست.

و يمكن إرجاع السبب وراء جمود نسبة الإناث من مجموع أعضاء الجهاز الأكاديمي في الجامعات الأردنية، ذلك لأن المطلوب تعيينهم في أغلب الأحيان من حملة الدكتوراه، و ليس من اليسير إتاحة الفرصة أمام الإناث للتسجيل في برامج الدكتوراه كما هي حال الذكور في الأردن.

وقد تبين أن النسبة العظمى من أعضاء الجهاز الأكاديمي العاملين في الجامعات الأردنية هم في رتبة أستاذ مساعد، ويبدو ذلك طبيعيا، إذ إن عددا غير قليل من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات يجري نقلهم من رتبة محاضر إلى رتبة أستاذ مساعد إما نقلا دوريا بعد مضي سنة أكاديمية على التعيين، أو مقترنا بتقديم بحثين منشورين أو مقبولين للنشر، إضافة إلى أن بعض الجامعات الأردنية تعين حملة الدكتوراه من مبعوثيها برتبة أستاذ مساعد مباشرة (جامعة مؤتة، ١٩٩٧، ص: ١٢٢) .كما يستوجب تحقق عدد من الشروط الأكاديمية و الإدارية للانتقال من رتبة أكاديمية معينة إلى أخرى أعلى، كمرور خمس سنوات خدمة جامعية كحد أدنى، إضافة إلى تقديم عدد من البحوث و الدراسات و المؤلفات أو المترجمات.

للتعرف إلى أعداد المدرسين المتفرغين للعمل في كليات المجتمع وتوزيعهم تبعا للمؤهل العلمي والجنس، يمكن مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (٨). فقد أشارت البيانات إلى مدى تذبذب عدد المدرسين في كليات المجتمع الأردنية على مدى الفترات الزمنية الست موضع الاهتمام في هذه الدراسة. في الوقت الذي كان يعمل ١٠٢١ مدرسا لدى كليات المجتمع عام ٨٤ / ٨٥، نقص هذا العدد بواقع ٣٢ مدرسا خلال فترة ٨٧ / ٨٨، ثم زاد العدد بمعدل ٨٠٪ خلال ٩٠ / ٩١، ثم تناقص العدد بواقع ٣٩٠ مدرسا عام ٩٣ / ٩٤، واستمر بالتناقص في الفترة اللاحقة إلى أن تزايد العدد بواقع ١٠٠ مدرس خلال ٩٨ / ٩٩، ولم يطرأ تغير ذو دلالة على نسبة الإناث من مجموع المدرسين في كل حقبة زمنية، إذ تراوحت نسبة الإناث بالنسبة إلى العدد الكلي من المدرسين من ٢٥ إلى ٢٩٪. ويمكن إرجاع سبب تراجع أو تذبذب أعداد العاملين المؤهلين في كليات المجتمع إلى ضعف رواتب و مستحقات العاملين مقارنة بما هو عليه الحال في الجامعات الرسمية و الخاصة. إضافة إلى أن ضعف إقبال الطلبة على الالتحاق ببرامج الكليات، أدى بدوره إلى إضعاف نوعية البرامج و الحد من توسعها من ناحية، و عدم إعلان تلك الكليات عن الحاجة إلى تعيين مؤهلين جدد.

ولاستقصاء مدى تطور توزيع المدرسين في كليات المجتمع وفق مؤهلاتهم، أشارت البيانات إلى أن النسبة الأكبر من هؤلاء المدرسين هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى، إذ بلغت نسبة المدرسين ممن يحملون درجة الإجازة (البكالوريوس) ٥٨,٣٧٪ عام ٨٤ / ٨٥، في حين انحدرت تلك النسبة إلى ٥٠,٣٥٪ عام ٨٧ / ٨٨ ثم تناقصت تلك النسب إلى ٤٧,٩٣٪ و ٤١,٧١٪ و ٤٤,٤٣٪ و ٤٣٪ في الفترات الزمنية التالية على الترتيب. وقد رافق هذا الانحدار نمو واضح في نسب المدرسين من حملة الدرجات العلمية الأخرى. إذ يبدو ذلك واضحا في حملة درجة الماجستير من ١٤٪ عام ٨٤ / ٨٥ إلى ٢٠٪ و٢٥٪ و٢٧٪ و٢٧٪ و٢٦٪ على مدى الفترات الزمنية الست موضع الاهتمام على الترتيب.

الجدول رقم (٨) تطور توزيع المدرسين المتفرغين في كليات المجتمع تبعا للمؤهل العلمي والجنس للفترة بين ١٩٨٤/١٩٨٥ ــ ١٩٩٨/١٩٩٩

الفترة الزمنية / الدرجة العلمية	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٩/٩٨
دكتوراه مجموع	٤٣	٦٣	١٦٤	٩٧	٧٠	١١٤
إنـاث	٣	٢	٨	٧	٦	٤
ماجستير مجموع	١٤٣	٢٠١	٤٦٥	٣٩٠	٣٣٢	٣٣٩
إنـاث	٢٥	٢٩	٦٠	٨٦	٧٦	٣٦
دبلوم عال مجموع	١٤٧	١٦٠	١٠٢	١٠١	٧٤	٨٢
إنـاث	٤٩	٥٢	٣٠	٤٣	٢٩	٣٦
إجازة (بكالوريوس) مجموع	٥٩٦	٤٩٨	٨٨١	٦٠٤	٥٣٨	٥٧٠
إنـاث	١٥	١٥٠	٣٠٦	١٩٥	١٨٤	٢٣٧
دبلوم متوسط مجموع	١٠١	٦٧	٢٢٦	٢٥٦	١٩٧	٢١٤
إنـاث	٢٥	١٨	٧٨	٩٨	٦٧	٩٠
المجمـوع مجموع	١٠٢١	٩٨٩	١٨٣٨	١٤٤٨	١٢١١	١٣١٩
إنـاث	٢٥٧	٢٥١	٤٨٢	٤٢٩	٣٦٢	٣٦٧

جنسيات أعضاء الجهاز الأكاديمي.

أظهرت البيانات الواردة في الجدول رقم (٩) المتعلقة بجنسيات أعضاء الجهاز الأكاديمي بأنه مع زيادة نسبة العاملين في هذا الجهاز من العرب، فإن هناك انحدارا واضحا بنسبة العاملين من الأجانب في الفترات الزمنية الست من ٨٤ / ٨٥ إلى ٩٤ / ٩٥، إن ذلك يشير إلى مدى تنامي نسبة الأردنيين العاملين في الجهاز الأكاديمي في الجامعات الأردنية مع الزمن. ولا شك بأن العام ٩٠ / ٩١ الذي جاء بعد أزمة الخليج الثانية قد شكل فترة مفصلية في واقع مؤشرات التعليم العالي، وما ترتب على ذلك من حدوث هجرات للعقول من منطقة الحرب إلى الأردن، أو عودة الخبرات الأردنية إلى موطنها.

وما يلفت الانتباه في هذه البيانات تزايد نسبة الإناث في أعضاء الجهاز الأكاديمي من الأجانب، وتذبذبت نسبة الإناث من العاملين الأردنيين أو العرب. ويبدو أن ٩٣ / ٩٤ هي الفترة الزمنية التي

احتوت النسبة الأكبر (٤٠/١٧) من الإناث من مجموع أعضاء الجهاز الأكاديمي من الأجانب في الجامعات الأردنية.

الجدول رقم (٩) تطور توزيع أعضاء الجهاز الأكاديمي في الجامعات الأردنية تبعا للجنسية للفترة بين ١٩٨٤/١٩٨٥ ــ ١٩٩٨/١٩٩٩

الدرجة العلمية	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٩/٩٨
أردنيون مجموع	٩٥٤	١٢٦٦	١٧٠١	٢٤٩٩	٢٦٥١	٣٦٠٥
إنـاث	١٢٩	١٥٥	٢١٦	٣٠٥	٣١٧	٤٨١
عرب مجموع	٨٤	١٣٤	١٢٤	٢٩٣	٤٦٩	٦٦٧
إنـاث	١٢	٢٠	١١	٣٢	٥٨	٧٢
أجانب مجموع	١٢٧	٩٨	٤٩	٤٠	٦٠	٧٣
إنـاث	٢٥	١٩	١١	١٧	١٣	١٥
المجمـوع مجموع	**١١٦٥**	**١٤٩٨**	**١٨٧٤**	**٢٨٣٢**	**٣١٨٠**	**٤٣٤٥**
إنـاث	**١٦٦**	**١٩٤**	**٢٣٨**	**٣٥٤**	**٣٨٨**	**٥٦٨**

التطور الكمي للجهاز الإداري والفني

شمل الجهاز الإداري والفني موضع الاهتمام في هذه الدراسة مجمل العاملين في الشؤون الإدارية والمالية والخدمات والصيانة في مؤسسات التعليم العالي. وقد جرى تمثيل أعضاء هذا الجهاز مصنفين تبعا للمؤهل العلمي (دكتوراه، ماجستير، إجازة (بكالوريوس)، دبلوم عال، دبلوم كلية مجتمع، ثانوية عامة وما دون) على مدى الفترات الزمنية الست في هذه الدراسة في الجدولين رقم (١٠) و(١١) في الجامعات وكليات المجتمع كلا على حدة.

الجدول رقم (١٠) تطور توزيع أعضاء الجهاز الإداري في الجامعات تبعا للمؤهل العلمي والجنس للعام ١٩٨٤/١٩٨٥ ــ ١٩٩٨/١٩٩٩

المؤهل العلمي	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٩/٩٨
دكتوراه مجموع	٩	٢٣	١٤	٥٠	٧٥	٦١
إنـاث	-	٢	١	١	١١	٥
ماجستير مجموع	٦١	٧٨	١٠٧	١٧٨	١٩١	٢٢٢
إنـاث	١٦	٢١	٢٢	٢٨	٣٨	٣٧
إجازة (بكالوريوس) مجموع	٤٩٣	٦٧٣	٨٧١	١٢٧٣	١٤٧٤	١٧٤٣
إنـاث	١٦٠	٢١٥	٢٧١	٤٣٤	٥١٣	٥٧٨
دبلوم عال مجموع	٣٠	٤٢	٧٨	١١٢	١١٥	١٥٤
إنـاث	١١	١٣	١٥	٢١	٢٧	٤٢
دبلوم متوسط مجموع	٤٤٨	٥٧٩	٨٢٠	١٢٢٣	١٢٤٠	١٥٨٩٦
إنـاث	١٩٥	٢٨١	٣٥٣	٥٤٩	٥٨٧	٦٨٦
ثانوية فما دون مجموع	١٥٣٧	٢٥٤٦	٣٠١٦	٣٥٩٨	٣٧١٤	٥٠١٨
إنـاث	٢٣٥	٢٩٩	٣٩١	٤٧٤	٤٥٤	٥٧٩
المجموع مجموع	**٢٥٧٨**	**٣٩٤١**	**٤٩٠٦**	**٦٤٣٤**	**٦٨٠٩**	**٨٧٨٤**
إنـاث	**١٦٧**	**٨٣١**	**١٠٥٣**	**١٥٠٧**	**١٦٣٠**	**١٩٢٧**

فقد بلغ عدد أعضاء الجهاز الإداري والفني في الجامعات الأردنية ٢٥٧٨ شخصا عام ٨٤ / ٨٥ بلغت نسبة الإناث ٢٤٪ من مجموعهم، ثم ازداد حجم أعضاء هذا الجهاز بنسبة ٥٣٪، ٩٠٪، ١٥٠٪، ١٦٤٪، ٣٤٠٪ في الفترات الزمنية ٨٧ / ٨٨، ٩٠ / ٩١، ٩٣ / ٩٤، ٩٤ / ٩٥، ٩٨ / ٩٩ على الترتيب. ولم تتجاوز نسبة الإناث ٣٥٪ من مجموعهم على مدى الفترات الزمنية الست..

ويتبين من مطالعة محتوى هذا الجدول أن أكثر من نصف أعضاء الجهاز الإداري العاملين في الجامعات الأردنية لا يحملون سوى شهادة الدراسة الثانوية العامة أو أقل (عمال نظافة وصيانة ورقابة)، وبشكل أدق، بلغت نسبة الإناث ١٥٪، ١٢٪، ١٣٪، ١٢٪، ١٢٪ من مجموع العاملين من الفئة المذكورة على الترتيب. ولم تبلغ نسبة حملة الماجستير والدكتوراه من مجموع أعضاء الجهاز أكثر من ٣٪ على مدى الفترات الزمنية الست.

أما في كليات المجتمع فلم يتغير أعضاء الجهاز الإداري والفني العاملون من عام ٨٤ / ٨٥ حتى عام ٨٧ / ٨٨، وتضاعف العدد ٢,٣ مرة منذ ٩٠ / ٩١ وبدأ العدد يتذبذب على مدى الفترات الزمنية الثلاث التالية. ولم تبلغ نسبة الإناث سوى ٣٥٪ من مجموعهن بنسبة ثابتة مع تطور الزمن. أظهرت البيانات الواردة في الجدول رقم (١١) أن حملة الدبلوم المتوسط يشكلون أغلبية واضحة وذلك على مدى الفترتين ٨٤ / ٨٥ و ٨٧ / ٨٨ بواقع ٣٨٪، ٤٥٪ في حين شكل حملة الثانوية

الجدول رقم (١١) تطور توزيع أعضاء الجهاز الإداري في كليات المجتمع وفق المؤهل العلمي والجنس للعام ١٩٨٤/١٩٨٥ – ١٩٩٨/١٩٩٩

المؤهل العلمي	٨٤/٨٥	٨٧/٨٨	٩٠/٩١	٩٣/٩٤	٩٤/٩٥	٩٨/٩٩
دكتوراه مجموع	١٤	٢٥	٥٢	٥٩	٥٢	٥٧
إنـاث	١	٢	٤	٢	٢	٣
ماجستير مجموع	٢٣	٤٢	٦٥	٥٩	٥٢	٦٧
إنـاث	٧	٥	١٤	١٢	١٢	١٧
إجازة (بكالوريوس) مجموع	١٦٩	١٦٧	٢٤٦	٢٨٢	٢١٤	١٨٩
إنـاث	٥٣	٥٣	١٠٠	١٠٠	٧٧	٧٤
دبلوم عال مجموع	٥٥	٥٨	٧٦	٦٦	٤٣	٣٣
إنـاث	١١	١٤	١٩	٢٠	١٢	٩
دبلوم متوسط مجموع	٣٢٣	٣٨٣	٥٣٨	٨١٣	٤٧٩	٣٩٩
إنـاث	١٣٠	١٦٠	٢٧٤	٣١٢	٢١٨	٢٠٩
ثانوية فما دون مجموع	٢٥٧	١٨٦	٩٨٧	١٠١٤	٨٨٧	٨٤٥
إنـاث	١٠٠	٧٠	٣٥٦	٣١١	٢٩٢	٢٦٦
المجموع مجموع	٨٤١	٨٦١	١٩٦٤	٢٢٩٣	١٧٢٧	١٥٩٠
إنـاث	٣٠٢	٣٠٤	٧٦٧	٧٥٧	٦١٣	٨٧٥

العامة أو ما دون ذلك الأغلبية في الفترات الزمنية من ٩٠ / ٩١، ٩٣ / ٩٤، ٩٤ / ٩٥، ٩٨ /

٩٩ بواقع ٥٠٪، ٤٤٪، ٥١٪ من مجموع العاملين على الترتيب.

والجدير بالذكر أن الوضع لم يختلف في كليات المجتمع كثيرا عن الوضع في الجامعات من حيث نسبة من يحملون الدكتوراه والماجستير، إذ تغيرت نسبتهم من ٤،٤٪ عام ٨٤ / ٨٥ إلى ٨٪، ٦٪، ٥٪، ٨٪ للفترات الزمنية الخمس التالية على الترتيب، وتراوحت نسبة الإناث فيهم من ٢١٪ إلى ١٠٪، ١٥٪، ١٢٪، ١٣٪، ١٦٪ على الترتيب.

معدلات (طالب/أكاديمي، طالب/إداري، أكاديمي/إداري)

يبلغ معدل عدد الطلبة للأكاديمي الواحد في الجامعات الأردنية (٢١ : ١) على الرغم من اختلاف هذا المعدل من فترة زمنية إلى أخرى، ومن تخصص إلى آخر، ومن جامعة إلى أخرى، وفق السلطة المشرفة عليها (رسمية أو خاصة)، في حين تذبذب هذا المعدل في كليات المجتمع. فقد كان (٢٧ : ١) عام ٨٤ / ٨٥، وتزايد إلى (٢٩ : ١) عام ٨٧ / ٨٨، ثم بدأ بالتناقص في الفترات الزمنية التالية بالمعدلات (٢٢ : ١) و (١٨ : ١) و (١٩ : ١) و (١٥ : ١) على الترتيب. والجدول رقم (١٢) يبين اختلاف معدل عدد الطلبة/أكاديمي وإداري في مؤسسات التعليم العالي وفق الفترة الزمنية.

أما معدل عدد الطلبة لكل إداري، فقد اختلف من الجامعات إلى كليات المجتمع ووفق الفترة الزمنية. إذ كان المعدل (٩ : ١) في الجامعات الأردنية، في حين تذبذب المعدل في الكليات تذبذبا ملحوظا. فمن (٣٢: ١) عام ٨٤ / ٨٥ إلى (٣٤: ١) عام ٨٧/٨٨ ثم تناقص إلى المعدلات (٢١: ١) و(١١: ١) و(١٣: ١) و(١٨: ١) على مدى الفترات الزمنية الأربع الأخيرة على الترتيب.

الجدول رقم (١٢) توزيع تطور نسبة طالب/أكاديمي، طالب/إداري، أكاديمي/عامل لدى مؤسسات التعليم العالي للفترة بين ١٩٨٤/١٩٨٥ و ١٩٩٨/١٩٩٩

السنة / المؤشر	٨٥/٨٤		٨٨/٨٧		٩١/٩٠		٩٤/٩٣		٩٥/٩٤		٩٩/٩٨	
	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات
طالب/أكاديمي	(٢٢ :١)	(٢٧ :١)	(٢٠: ١)	(٢٩: ١)	(٢١: ١)	(٢٢: ١)	(٢١: ١)	(١٨: ١)	(٢٢: ١)	(١٩: ١)	(٣٢: ١)	(١٥: ١)
طالب/إداري	(١٠: ١)	(٣٢: ١)	(٨ : ١)	(٣٤: ١)	(٨ : ١)	(٢١: ١)	(٩: ١)	(١١: ١)	(١٠: ١)	(١٣: ١)	(١٢: ١)	(١٨: ١)
أكاديمي/عاملون	٣١%	٥٥%	٢٨%	٥٣%	٢٨%	٤٨%	٣١%	٣٩%	٣٢%	٤١%	٣٦%	٨٣%

تطور مؤشرات القبول والالتحاق

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) إلى أعداد المقبولين في مؤسسات التعليم العالي من ناحية، وأعداد الخريجين من امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة من ناحية أخرى، وبالتالي نسبة

الالتحاق في التعليم العالي عامة وفي كلّ مؤسسة (الجامعات وكليات المجتمع) على حدة.

يلاحظ من هذا الجدول واقع التغير في نسبة الالتحاق في التعليم العالي مع مرور الزمن. ففي الوقت الذي كانت فيه تلك النسبة ٧٠,٩٥٪ عام ٨٤ / ٨٥ ارتفعت عام ٨٧ / ٨٨ إلى ٧١.٥٥٪، واستمرت في الارتفاع التدريجي حتى سنة ٩٨ /٩٩. وبلغت الزيادة حداً لافتاً للنظر عام٩٠/٩١ إضافة إلى مدى الإحجام الواضح عن الالتحاق في كليات المجتمع في السنوات الأخيرة بدءاً من ٩٣/ ٩٤.

الجدول رقم (١٣) تطور نسبة الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي في الأردن للفترة بين ١٩٨٤/١٩٨٥ و ١٩٩٨/١٩٩٩

السنة	المقبولون في الجامعات	المقبولون في كليات المجتمع	مجموع المقبولين	خريجو التوجيهي	نسبة الالتحاق في التعليم العالي
٨٥/٨٤	٥٧٨٨	١٠٩٩٩	١٦٧٨٧	٢٣٦٦١	٧٠,٩٥
٨٨/٨٧	٦٢٢٥	١١٦٦١	١٧٨٨٦	٢٤٩٩٧	٧١,٥٥
٩١/٩٠	٩٨٢١	١٩٧٩٢	٢٩٦١٣	٢٤٥٨٦	١٢٠,٤٥
٩٤/٩٣	١٣٢٩٤	١٠٢٧٩	٢٣٥٧٣	٢٨٢٠٩	٨٣,٥٧
٩٥/٩٤	١٥٣٣٦	١٠٤٦٠	٢٥٧٩٦	٣١٤٤٥	٨٢,٠٤
٩٩/٩٨	٢٥١٣٩	١٣٢٢٦	٣٨٣٦٥	٤٤٢٦٥	%٨٦,٧

مناقشة النتائج (قضايا وتساؤلات)

ثمة عدد من القضايا والتساؤلات التي تم استنتاجها من استعراض النتائج التي وردت في هذه الدراسة. يتصف التعليم العالي في الأردن بالنمو الكمي السريع في عدد طلبته، وأجهزته الأكاديمية والإدارية، وأنواع البرامج العلمية والتخصصات التي يوفرها لأبناء المجتمع في الجامعات وكليات المجتمع. فبالنسبة إلى الطلبة، استمر تزايد عدد المقبولين أو الملتحقين منهم في الجامعات تزايداً مستمراً على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، إذ تكاثر عدد الملتحقين في الجامعات (٧٠٥٤٩) بمعدل ثلاث مرات نهاية ٩٤ / ٩٥ وأربع مرات (١٠٣٠٩٢) عام ٩٨ / ٩٩ مقارنة بعددهم (٢٥٩٢٩) عام ٨٤ /٨٥. وهذا باختلاف واقع التطور في أعداد طلبة كليات المجتمع، الذي استمر بالتزايد حتى عام ٩٠ / ٩١ فقط، تلك السنة التي بدأ فيها تأسيس أول جامعة خاصة من ناحية، وانحسار فرص العمل في السوق الخليجية نتيجة الحرب الأخيرة، إضافة إلى التوصيات المستمرة بعدم تعيين حملة شهادة الدبلوم في العمل في وزارة التربية والتعليم في الأردن من ناحية أخرى.

ومهما يكن من أمرٍ، فإن التعليم العالي يؤدي دوراً رئيساً في مسألة التوازن بين طرفي معادلة العرض والطلب. فهو أداة للتحكم في حجم العرض، وربما يؤدي إذا لم يتم التحكم به إلى إحداث

خلل يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة الهيكلية التي باتت صفة من صفات الواقع الاقتصادي الأردني.

ولضمان تحقيق واقع أفضل من التوازن بين طرفي تلك المعادلة، فالمسؤولية المترتبة على مؤسسات التعليم العالي إضافة إلى المؤسسات الإنتاجية والخدمية الأخرى تبدو في غاية الأهمية (إبراهيم، ١٩٩١، ص ص:٦٥-٦٨). إذ يتوقع أن يعمل جهاز متخصص من قبل مؤسسات التعليم العالي على تقدير حاجات المؤسسات المحلية والإقليمية المستفيدة من دراسات تطبيقية وبرامج تدريبية من ناحية العمل على ترويج الإمكانات المتوافرة لدى الجامعات، ليصار إلى إقفال الحلقة بين طرفي المعادلة من ناحية أخرى، لأن الأمر لا يجانب الصواب إذا لم تتوحد لغتا الإنتاج والاستهلاك بسياق من التفاهم والتبادل.

وثمة عوامل أخرى ساعدت في زيادة نسب القبول والالتحاق في مؤسسات التعليم العالي، منها عوامل طبيعية، كالارتفاع المطَّرِد في النمو السكاني الناتج عن النسب المرتفعة للمواليد وانخفاض نسب الوفيات من الأطفال نظراً للتحسن النسبي في مستوى الرعاية الصحية. وهناك عوامل تتعلق برغبة الطالب نفسه، في الحصول على مؤهل جامعي يقيه خطر البطالة، إن هو بقي في فئة حملة الثانوية العامة. وإن توافر عدد جيد من الجامعات الرسمية، وأضعاف ذلك العدد من الجامعات الخاصة يشجع على الالتحاق بالتعليم العالي. ذلك لأنها تهيئ أعداداً غير قليلة من المقاعد الجامعية من ناحية، وتوفر كميات ضخمة من العملات الصعبة التي كان من الممكن صرفها خارج حدود الوطن من ناحية أخرى.

كما أن هناك عدداً من العوامل الضاغطة باتجاه زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي تكمن في أمرين، الأول وتحكمه ضرورة تلبية حاجات السوق المحلية من أعداد متزايدة من الخريجين وفي تخصصات معينة، إضافة لما يتوقع أن يوفره التحصيل العلمي الأعلى من مستوى أفضل من الدخل المادي والحوافز بأنواعها، والثاني ويتلخص في مجمل القيم الاجتماعية التي تحتم على الشاب أن يزيد في تحصيله العلمي ليتمكن من التمتع بموقع اجتماعي مرموق، إضافة إلى غياب السياسة الموجهة للتعليم عموماً. كما لا يخفى أن ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخريجين كان له تأثير واضح في هذا الاتجاه (القاسم، ١٩٩٠، ص: ١٣-١٥).

أما مسألة التفاوت في معدلات التحاق الطلبة في التخصصات والبرامج العلمية تحكمها عدد المقاعد المتوافرة في ذلك التخصص ونوع المتطلبات اللازمة للقبول في ذلك الفرع كالمعدل العام في

امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، إضافة إلى تكاليف الرسوم الجامعية التي تختلف باختلاف فرع الدراسة. ومن ناحية أخرى، هنالك حاجة السوق إلى مثل ذلك التخصص وما يوفره من دخل مادي أو سرعة في التعيين أو الاستخدام. وقد بدا واضحاً في تخصصات الاقتصاد والعلوم الإدارية، ويليه تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية. أما تخصصات الصيدلة والحقوق، فقد بدا التزايد في الإقبال على دراستهما مؤخراً، دراسة أكثر وضوحا.

وما يؤخذ على الجامعات، أنها لا تحقق التوازن المطلوب بين حالتي النمو الأفقي والرأسي، فمن زاوية أفقية لا توفر الجامعات تخصصات، يتم تحديدها في ضوء الحاجات الوطنية الملحة للسوق المحلية، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (بوبطانة، ١٩٨١، ص: ١١٩–١٢٦). ففي الوقت الذي تستمر الدعوة نحو تشجيع الاستثمار وتنشيط السياحة، تكاد لا توفر الجامعات الأردنية تخصصات تتعلق في مجالات الفوسفات والبوتاس ودليل السياحة واللغات الأجنبية (ليس الإنجليزية فقط) والفولكلور والعلوم الشرطية المرتبطة بشؤون السياحة، إلا بمستوى محدود. كما أن من مظاهر الاختلال التي من الواجب الإشارة إليها هي التركيز على الدراسات الإنسانية والاجتماعية في عدد الطلبة الملتحقين فيها مقارنة بتلك الأعداد المقبولة في أقسام الدراسات العلمية والفنية. .

كما يلاحظ بأن هناك تكرارا ملحوظا لعرض عدد من تخصصات معينة في عدد كبير من الجامعات، اللغة العربية وآدابها، واللغة الإنجليزية، والحقوق، والمحاسبة وإدارة الأعمال، والحاسوب، إذ يتم طرحها في أكثر من ١٢ جامعة رسمية وأهلية، ومواد أخرى مطروحة بحوالي ١٠ جامعات، في حين لم تطرح تخصصات أخرى مثل الصيدلة والتمريض إلا في جامعتين. وهذا يثير تساؤلا حول عدم قيام الجامعات الأهلية بتقديم شريحة من التخصصات ذات الحاجة التنموية الملحة. لا بل تركز على التخصصات التي تحقق نسبة ربحية عالية فقط.

أما عدم التوسع في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية، فذلك أحد مؤشرات الخلل في واقع التعليم العالي عند النظر إلى ذلك من زاوية النمو الرأسي، إذ إن نسبة الطلبة الملتحقين في برامج الدكتوراه لم تصل إلى ١٪ من مجموع الطلبة الملتحقين في الجامعات الأردنية على مدى الخمس عشرة سنة الماضية. وفي الوقت نفسه فقد تراوحت نسبة طلبة الماجستير بين ٤٪ عام ٨٧ / ٨٨ و ٨,٦٪ عام ٩٠ / ٩١.

إن إيجاد برامج للدراسات العليا في الأردن، ربما يعد توسعا رأسيا في سد العجز الذي قد يحدث

في أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من جهة وتحسين مستوى المشاركة في عمليات التنمية البشرية عموما من جهة أخرى. ولا يخفى أن الجامعات الأردنية تتمتع بنسبة قياسية من حيث التحاق الإناث في التعليم العالي، وبخاصة في مرحلة الإجازة (البكالوريوس)، ويبدو أن نسبة الإناث الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي في الأردن (٤٨٪) تفوق معدل الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية (٣٥٪). إذ إن نسبة التحاق الإناث في الدول العربية تتراوح بين ٨٪ في جيبوتي إلى ١٤٪ في اليمن، إلى ٧٠٪ في البحرين والكويت (Qasem, 1995).

وعن نمو الجهاز الأكاديمي في الجامعات وتغير نسبة الطلبة إلى الأكاديميين، تبين من خلال البيانات التي تضمنها تقرير هذه الورقة، بأن مجموع العاملين من الأكاديميين في الجامعات الأردنية تبلغ نسبته ٣١٪ من مجموع العاملين عام ٨٤ / ٨٥، ولم تتغير هذه النسبة كثيرا على مدى عشر السنوات اللاحقة. وقد اختلفت النسبة في لكليات المجتمع إذ بلغت ٥٪.

وجدير بالذكر أن هذه النسب، إنما تعكس مدى الهدر الذي تعيش فيه مؤسسات التعليم العالي، كيف لا وأن أكثر من ثلثي العاملين في الجامعات ٦٩٪، وحوالي نصفهم في كليات المجتمع هم من الإداريين والفنيين. ولا شك أن الصورة تبدو أوضح عند مقارنة هذه النسب بما هو سائد في مجمل البلاد العربية، إذ إن نسبة الإداريين والفنيين تكاد لا تساوي نصف مجموع العاملين في الجامعات العربية.

وتبدو الصورة أكثر ضبابية من زاوية أخرى، حين يتم النظر إلى مؤشري طالب/أكاديمي وطالب/إداري في الجامعات الأردنية، ومقارنة ذلك بما هو متوافر في الجامعات العربية التي بلغ المعدل فيها بواقع ٣٧ طالبا لكل أكاديمي، ولا شك أن الوضع في الجامعات الأردنية لا يختلف كثيرا عما هو سائد في جامعات الدول النفطية التي تتراوح النسبة فيها من (١٣: ١) في عمان إلى (٢٣ : ١) في السعودية. أما في سورية فالنسبة (٩٥ : ١) وفي اليمن (٧٣ : ١). والجدير بالذكر، أن هذه المؤشرات إنما تعكس مسألة العلاقة بين مستوى الهدر ومسألة النوعية، تلك العلاقة التي هي بحاجة ماسة إلى بحث أكثر (رحمة، ١٩٩٢، ص: ١٤).

أما فيما يخص المدرسين في كليات المجتمع من حملة الدكتوراه فإنهم يمثلون أقلية واضحة لم تزدد زيادة كمية ملحوظة. ويبدو ذلك طبيعيا، إذ إن معظم أعضاء الجهاز الأكاديمي من حملة الدكتوراه يعدون الجامعات (وليس كليات المجتمع) هي المكان الأفضل والأكثر قناعة لهم للعمل، وذلك لاعتبارات متعددة، كمستوى الدخل والمكانة الاجتماعية والاعتبارية، ولم يكن العمل في كليات

المجتمع لحملة درجة الدكتوراه، إلا وسيلة ممكنة للحصول على خبرة عملية في مؤسسات التعليم العالي كي تساعدهم في التعيين للعمل لدى الجامعات في أقرب فرصة ممكنة.

وفي الختام، فإنه لا بد من إجراء الدراسات النمائية الشاملة حول مؤشرات التعليم العالي، ومحاولة التعرض إلى دراسة واقع النمو وليس مقداره فقط. وفي الحقيقة، فإن مسألة تطوير التعليم العالي يجب ألا تتم بمعزل عن تطوير التعليم العام من منطلق التكامل بين مؤسسات التعليم بنوعيه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القياس الحقيقي لجودة التعليم ليس هو مجرد تحسين معدلات القبول وتخفيف حدة الإهدار فيه، أو إعادة النظر في نظم القبول والتوجيه والامتحانات، أو خفض حجم الصفوف، والشعب الدراسية، أو تقليل نسبة الطلاب إلى الأكاديميين أو نسب النجاح فحسب، إنما الاختبار الحقيقي لهذه الجودة هو قدرة التعليم بما يتوافر له من مدخلات على الإسهام في حل مشكلات التنمية وقضاياها والإسهام في تحقيق رفاه نسبي (مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية، ١٩٨٠، ص: ٥٢). كما و توصي هذه الدراسة ضرورة التعرض لنمو المؤشرات المتعلقة بمسألة الإنفاق و الجدوى الاقتصادية، خاصة لما يتوقع للدور الجديد الذي سيقوم به القطاع الخاص في عملية التعليم بشقيه العام و العالي، و ما سيظهر من استحقاقات معينة، بعيد دخول الأردن في عضوية منظمة التجارة الدولية.

المراجـــــع العربية:

إبراهيم، سعد الدين. (١٩٩١). **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين "الكارثة أو الأمـــل"**. منتدى الفكر العربي، عمان – الأردن، ص: ٨٩–٩٥.

الحبيب، جميل مصدق. (١٩٨١). **التعليم والتنمية الاقتصادية.** منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية. ص: ٤٠–٤٤.

بوبطانة، عبد الله. (١٩٨١). مشاكل الكم والكيف في التعليم العالي في البلاد العربية. **مجلة شؤون عربية**، العدد الأول، جامعة الدول العربية، ص: ١١٩–١٢٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**). (١٩٩٠). **تقريـــــر التنميـــة البشـــرية**، مطبعة جامعة أكسفورد، ص: ٩–١١.

جامعة مؤتة. (١٩٩٧). **القوانين و الأنظمة والتعليمات**. مطابع جريدة الرأي. عمان الأردن.

خلف، عمر. (١٩٩٣). **تحسين الأداء الإداري في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية**. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية (يوندباس). عمان – الأردن ص: ٧–٨.

رحمة، أنطون. (١٩٩٢). **تأملات في المشكلات والعقبات التي تواجه التعليم العالي في المشرق العربي**. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية (يوندباس). عمان – الأردن، ص:٧، ١٤.

عيسوي، عبد الرحمن. (١٩٨٤). **تطوير التعليم الجامعي العربي : دراسة حقلية**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت – لبنان، ص: ١١–٢٩.

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية (١٩٨٠). **تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١–٢٠٠٠**، ص: ٥٢.

القاسم، صبحي. (١٩٩٠). **التعليم العالي في الوطن العربي**. منتدى الفكر العربي. عمان – الأردن، ص: ١٣–١٥.

وزارة التعليم العالي (١٩٨٥). **الكتاب الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن**. عمان – الأردن.

وزارة التعليم العالي. (١٩٨٨). **الكتاب الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن**. عمان – الأردن.

وزارة التعليم العالي. (١٩٩١). **الكتاب الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن**. عمان – الأردن.

وزارة التعليم العالي. (١٩٩٤). **الكتاب الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن**. عمان – الأردن.

وزارة التعليم العالي. (١٩٩٥). **الكتاب الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن**. عمان – الأردن.

وزارة التعليم العالي (١٩٩٩). **الكتاب الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن**. عمان – الأردن.

المراجع الأجنبية:

Chapman, D.W. and Carrier,C.A. (1990). ***Improving Educational Quality: A Global Perspective***. Greenwood Press.

Samuelson. P. (1976***). Economics***. McGraw-Hill, Kogakushua, Ltd.

Qasem. S. (1995). ***The Higher Education System in the Arab States: Development of S & T Indicators,*** UNESCO, Cairo Office.

Assessing the Quantitative Growth of Higher Education Indicators in Jordan from 1984/1985 to 1998/1999

Dr. Mousa Alnabhan
Faculty of Education
Mu'tah university
Jordan

Abstract

The current study aimed at assessing the quantitative growth of some indicators of higher education along the last fifteen years distributed into 6 periods starting from 1984 through 1999.

The results of the study have revealed a significant growth rate in the number of institutions and the number of admissions, enrollment, and graduate students in all higher educational institutions (Universities and Community Colleges) along those periods (84/85, 87 / 88, 90 / 91, 93 / 94, 94 / 95, 98 / 99).

A similar growth rate in numbers of the academic and administrative staff and students ratios has also appeared through the same periods.

In order to assist the planners in higher education to accomplish efficient decisions, it is so vital to keep investigating the growth rate according to the same indicators in the future.

For the paper in Arabic language see the pages (105-128)